

جمع الراوي لشيوخه في السند الواحد وأثره عليه

خالد بن عبد الله بن صالح الطويان*

جامعة القصيم

(قدم للنشر في 12/04/1441هـ؛ وقبل للنشر في 08/06/1441هـ)

المستخلص: تناول البحث جمع الراوي لشيوخه في الحديث الواحد الذي يرويه عن جماعة، وأثره في إعلال حديثه وهو يهدف إلى بيان صور جمع الشيوخ، والرواة الذين جمعوا الشيوخ، وعطفوا بعضهم على بعض، ثم بيان من يقبل منه هذا الصنيع ممن يرد حديثه إذا صنع ذلك، كما أن هناك من ضعف حديثه مطلقاً سواء جمع الشيوخ أم لا، كما اشتمل البحث على أمثلة تطبيقية على صنع هؤلاء الرواة. وقد جاء البحث بمقدمة، وتمهيد وثلاثة مباحث، وذلك على النحو التالي: **التمهيد:** وفيه بيان المراد بجمع الشيوخ. **والمبحث الأول:** صور جمع الشيوخ، وهي أربعة صور: الصورة الأولى: يجمع الراوي الشيوخ ويبين رواية كل واحد من شيوخه، كمسلم بن الحجاج، والصورة الثانية: أن يبين الراوي أنهم اتفقوا في المعنى كأبي داود، والصورة الثالثة: أن لا يبين الراوي شيئاً كالزهري، والصورة الرابعة: أن يسمع الراوي كتاباً من جماعة، ثم يقابل نسخته بأصل بعضهم دون بعض ويذكرهم جميعاً في الإسناد ويبين أن اللفظ لفلان. **والمبحث الثاني:** أقسام الرواة الذين جمعوا بين الشيوخ بسياق واحد دون تمييز لرواية كل منهم، وفيه مطلبان الأول: الرواة الحفاظ الذين يقبل صنيعهم كالزهري، الثاني: الرواة الذين ترد روايتهم إذا جمعوا الشيوخ كحماد بن سلمة. **والمبحث الثالث:** الرواة الذين جمعوا الشيوخ، وقد جاء في ثلاثة مطالب، الأول: الحفاظ المتقنون، وهم الزهري، وابن عيينة، وابن وهب، والبخاري، وأبو داود، وابن خزيمة، وهؤلاء يقبل حديثهم، والثاني: الثقات الذين يرد حديثهم إذا جمعوا الشيوخ وهم: ابن إسحاق، وعوف الأعرابي، وعطاء بن السائب، وحماد بن سلمة، الثالث: الضعفاء الذين يرد حديثهم مطلقاً وهم: ليث بن أبي سليم، والواقدي، وعبد الرحمن بن عبد الله العمري، وأبو بكر بن أبي مريم، وجابر الجعفي.

الكلمات المفتاحية: جمع، الرواة، الشيوخ، الحديث، الأثر.

The narrator collected his elders in one bond and its effect on him

Khalid bin Abdullah bin Saleh Al-Tuwayan*

Al Qussaim university

(Received 09/12/2019; accepted for publication 02/02/2020)

Abstract: The research dealt with the narrator's collection of his sheikhs in the one hadith that he narrates about a group, and its effect on the interpretation of his speech. It aims to show the pictures of the gathering of the sheikhs, and the narrators who gathered the sheikhs, and sympathy for each other, then explaining who accepts this action from those who respond to his speech if he does that And there are those who have absolutely weakened his hadith, whether he gathered the sheikhs or not, and the research included practical examples of the actions of these narrators. The research came with an introduction, an introduction and three topics, as follows: Preface: It indicates what is meant by gathering the elders. The first topic: Pictures of the collection of sheikhs, which are four pictures: The first image: the narrator collects the sheikhs and explains the narration of each one of his sheikhs, such as Muslim bin Al-Hajjaj, and the second image: that the narrator shows that they agreed on the meaning as Abu Dawood, and the third image: that the narrator does not show anything like Al-Zahri And the fourth image: that the narrator hears a book from a group, then he matches his copy with the origin of some of them and not one another, and he mentions them all in the chain of transmission and shows that the wording is for so and so. The second topic: the sections of the narrators who brought together the sheikhs in one context without discrimination for the narration of each of them, and it has two requirements: the first: the preserving narrators who accept their actions as al-Zahri, the second: the narrators whose narration is narrated if they gathered the sheikhs like Hammad bin Salamah. The third topic: the narrators who collected the sheikhs, and it came in three demands, the first: Al-Hafiz Al-Muqinun, and they are Al-Zuhri, Ibn Ayina, Ibn Wahb, Al-Bukhari, Abu Dawud, and Ibn Khuzaymah, and these accept their hadith, and the second: the trustworthy people whose hadith is mentioned if they gathered the sheikhs and they : Ibn Ishaq, Awf Al-Arabi, Ataa bin Al-Saib, and Hammad bin Salamah, the third: the weak whose conversation is absolutely mentioned and they are: Laith bin Abi Salim, Al-Waqdi, Abdul Rahman bin Abdullah Al-Omari, Abu Bakr bin Abi Maryam, and Jaber Al-Jaafi.

Key words: plural, narrators, sheikhs, hadith, relic.

(*) Associate Professor of Sunnah, Department of Sunnah and its Sciences - College of Sharia and Islamic Studies, Qassim University.

(*) أستاذ السنة المشارك بقسم السنة وعلومها - كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة القصيم.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

فلا يشك من اشتغل بعلم الحديث في الجهود المبذولة من علماء الحديث المتقدمين والمتأخرين في هذا الفن، فلهم عناية فائقة، وملكة ظاهرة في نقد الروايات، وتمييز روايات الراوي، وبيان ما أخطأ فيه وما أصاب، ومن ذلك بيان أئمة النقد لروايات بعض حملة الحديث ونقلته من الحفاظ وغيرهم من روايات الراوي إذا جمع الشيوخ فقبلوا من بعضهم، وردوا آخرين إذا صنعوا هذا الصنيع، فلعلي في هذا البحث، أعرض لصور جمع الشيوخ ثم أبين موقف أئمة النقد من هذه القضية، ثم أعرض للرواة الذين صنعوا ذلك مع عرض لبعض مروياتهم والموقف منها.

مشكلة البحث:

- هل جمعت صور جمع الشيوخ، وما الموقف من الرواة الذين صنعوا ذلك؟

- من هم الرواة الذين وصفوا بجمع الشيوخ، وما الموقف من روايتهم؟

حدود البحث:

الرواة الذين جمعوا الشيوخ، وبيان صور الجمع. الدراسات السابقة:

1- الجمع بين الشيوخ وأثره في إعلال الروايات

الحديثية، وهي رسالة دكتوراه تقدم بها الباحث مفتاح إبراهيم مفتاح الصل وبعد مراجعة الرسالة تبين أنها تركز على المروي والموقف منه صحة وضعها دون التعرض للرواة، بينما بحثنا يركز على الراوي نفسه والموقف منه، وهل أثر عليه جمعه لشيوخه فجعله في عداد الضعفاء، أم التفصيل في حاله فيرد جمعه فقط، أم تقبل جميع رواياته وأن ذلك لم يؤثر عليه.

2- الجمع بين الشيوخ وأثره في علل الحديث للدكتور سلطان العكايلة وهو بحث محكم في مجلة المنار للبحوث والدراسات وهي كسابقتها أيضاً تتجه للمروي لا للراوي فتناقش صحة الروايات المروية بهذه الصيغة هل هي صحيحة أم لا؟ دون التعرض للراوي ومنزله في الجرح والتعديل فهل يضعف الراوي مطلقاً فلضعفه يجمع الروايات ولا يفرق بينها، أم يضعف جمعه فقط، أم يقبل فيه كل شيء ولم يؤثر ذلك على إتقانه وضبطه وهذا ما سنعرضها في هذا البحث.

3- إشارات لابن رجب بسيطة عن جمع الشيوخ في شرح علل الترمذي.

أهداف البحث:

- بيان صور جمع الشيوخ مع ذكر الرواة الذين صنعوا ذلك والموقف منهم.

- بيان الرواة الذين وصفوا بجمع الشيوخ، ودرجتهم في الجرح والتعديل، والموقف من روايتهم.

منهج البحث: سمعه من غير زيادة أو نقص أو تغيير، أو عطف للرواية بعضهم على بعض.

وهذه مسألة قريبة من حكم الرواية بالمعنى، فلصعوبة رواية الحديث بلفظه جوز جمع من أهل العلم الرواية بالمعنى بشروط وضوابط ذكرها الخطيب البغدادي في الكفاية⁽¹⁾، وكذا في جمع الراوي لشيوخه، فإذا قرن الراوي للروايات التي أخذها عن شيوخه، وعطف بعضهم على بعض، ولم يفصل سياق الراوي عن سياق الراوي الآخر إما طلباً للاختصار، دون بيان للفظ كل منهم، أو قد يكون الجامع لشيوخه قد اختلط فلم يميز أحاديث شيوخه، أو يكون من صنع ذلك هو ضعيف في نفسه، وربما يصنع ذلك لأن في حديث بعضهم علة تمنع قبوله.

ويقال فيه ما قيل في الراجح من جواز الرواية بالمعنى، وأنه يحتمل من بعضهم جمع الشيوخ ويقبل، ويرد من آخرين إذا صنعوا ذلك، فيقبل حديث الحافظ الكبير الذي يعرف مواطن اتفاق واختلاف شيوخه، ويرد حديث من سواه، وهذا سيتبين معنا في ثنايا البحث.

(1) الكفاية في علم الرواية، الخطيب البغدادي (ص 198).

منهج البحث: سأسلك في هذا البحث المنهج الاستقرائي الاستنباطي.

إجراءات البحث:

1- أذكر صور جمع الشيوخ.
2- أجمع الرواة الذين صنعوا ذلك مع بيان الموقف من روايتهم.

خطة البحث:

قسمتها إلى تمهيد، وثلاثة مباحث:
* التمهيد: بيان المعنى المراد بجمع الشيوخ.
* المبحث الأول: صور جمع الشيوخ.
* المبحث الثاني: أقسام الرواة الذين جمعوا بين الشيوخ بسياق واحد دون تمييز لرواية كل منهم.
* المبحث الثالث: الرواة الذين جمعوا الشيوخ.

التمهيد

إن جمع الشيوخ هو أن يجمع الراوي بين أكثر من شيخ من شيوخه في الإسناد بصيغة العطف، بحيث يقرن بينهم ويعطف بعضهم على بعض، ثم يسوق السند والمتن أو أحدهما.

فيسوقهم مساقاً واحداً يفهم منه توافقهم في الرواية.

والأصل في رواية الراوي أن يؤدي الحديث كما

المبحث الأول

صور جمع الشيوخ

الصورة الأولى: أن يجمع الراوي بين شيوخه ويبين أن اللفظ لفلان، أو يبين اختلاف شيوخه في صيغ الأداء.

قال ابن الصلاح: «إذا كان الحديث عند الراوي عن اثنين، أو أكثر، وبين روايتهما تفاوت في اللفظ والمعنى واحد، كان له أن يجمع بينهما في الإسناد، ثم يسوق الحديث على لفظ أحدهما خاصة، ويقول: «أخبرنا فلان، وفلان، واللفظ لفلان، أو وهذا لفظ فلان، قال، أو قال: أخبرنا فلان»، أو ما أشبه ذلك من العبارات. ولمسلم صاحب الصحيح مع هذا في ذلك عبارة أخرى حسنة مثل قوله: «حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، وأبو سعيد الأشجّ كلاهما عن أبي خالد، قال أبو بكر: حدثنا أبو خالد الأحمر، عن الأعمش، وساق الحديث»، فإعادته ثانياً ذكر أحدهما خاصة إشعاراً بأن اللفظ المذكور له»⁽²⁾.

ويمكن أن يمثل لذلك بصنيع مسلم في الصحيح فقد قال: حدثنا إسحاق بن إبراهيم الحنظلي، ومحمد بن رافع، واللفظ لابن رافع قال إسحاق: أخبرنا، وقال ابن رافع: حدثنا يحيى بن آدم، حدثنا ابن أبي زائدة، عن أبيه،

عن أبي إسحاق، عن الأسود بن يزيد، عن أبي موسى، قال: قدمت أنا وأخي من اليمن، فكنا حيناً، (وما نرى ابن مسعود، وأمه إلا من أهل بيت رسول الله ﷺ من كثرة دخولهم ولزومهم له)⁽³⁾.

وقد بين في هذا المثال قضيتين: الأولى أن اللفظ لابن رافع، والثانية أن إسحاق قال: أخبرنا وابن رافع قال: حدثنا.

وقد سبق الإمام أحمد مسلماً إلى هذا الصنيع كما قال السخاوي: «ومن سبق مسلماً لنحو صنيعة شيخه الإمام أحمد، فهو حريص على تمييز الألفاظ في السند والمتن»⁽⁴⁾.

الصورة الثانية: أن يجمع الراوي بين شيوخه ويبين أنهم اتفقوا في المعنى دون اللفظ ولا يبين أن اللفظ لأي منهم فقد يكون أخذ لفظاً من هذا الراوي ولفظاً من ذلك، وقد لا يكون لفظ أحد منهم ولكنهم توافقوا في المعنى، ويحتمل أن يكون لفظ أحدهما والآخر وافقه في المعنى.

قال ابن الصلاح: «وأما إذا لم يخص لفظ أحدهما بالذكر، بل أخذ من لفظ هذا، ومن لفظ ذلك، وقال: «أخبرنا فلان، وفلان، وتقاربا في اللفظ، قالوا: أخبرنا فلان»، فهذا غير ممتنع على مذهب تجويز الرواية بالمعنى. وقول أبي داود صاحب السنن: «حدثنا مُسَدَّدٌ،

(3) صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج (4/1911).

(4) فتح المغيبي، السخاوي (3/183).

(2) علوم الحديث، ابن الصلاح (ص 224).

وليس ما أورده لفظ أحد منهم ولم يبين شيئاً سواء كان اتفاقهم في المعنى، أو أنه لفظ أحد الرواة وأن البقية وافقوه في المعنى، أو أن يكون متن الحديث مجموعه من جماعة من الشيوخ مُلَفَّقاً بأن يكون عن كل شيخ قطعة منه، فيخلط ألفاظهم ويسوق الحديث سيقاً واحداً بلا تمييز لما عند كل واحد منهم، وهو قريب من الصورة الثانية إلا أن هذه الصورة ليس فيها سوى الجمع فقط دون بيان بأنهم اتفقوا أم لم يتفقوا في المعنى.

قال ابن الصلاح: «وأما إذا جمع بين جماعة رواة قد اتفقوا في المعنى، وليس ما أورده لفظ كل واحد منهم، وسكت عن البيان لذلك، فهذا مما عيب به البخاري، أو غيره، ولا بأس به على مقتضى مذهب تجويز الرواية بالمعنى»⁽⁶⁾.

ومثل هذا الصنيع لا يقبل إلا من حافظ متقن لحديثه، عارف بمواضع الاتفاق والاختلاف بين شيوخه، ومن يصنع ذلك الإمامان الزهري، والبخاري، فهما يصنعان ذلك أحياناً، ففي رواية الزهري لحديث الإفك، رواه عن عروة بن الزبير، وسعيد بن المسيب، وعلقمة بن وقاص، وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود، عن عائشة رضي الله عنها، قال الزهري: «وكلهم حدثني طائفة من حديثها، وبعضهم كان أوعى لحديثها من

وأبو توبة - المعنى - قالوا: حدثنا أبو الأحوص مع أشباه لهذا في كتابه، يحتمل أن يكون من قبيل الأول، فيكون اللفظ مُسَدَّد، ويوافقه أبو توبة في المعنى. ويحتمل أن يكون من قبيل الثاني، فلا يكون قد أورد لفظ أحدهما خاصة، بل رواه بالمعنى عن كليهما، وهذا الاحتمال يقرب في قوله: «حدثنا مسلم بن إبراهيم، وموسى بن إسماعيل - المعنى واحد - قالوا: حدثنا أبان»⁽⁵⁾.

ويمثل لذلك بما رواه أبو داود في السنن حيث قال: «حدثنا أحمد بن محمد بن حنبل، ومُسَدَّد، ومحمد بن عيسى المعنى قالوا: حدثنا يحيى بن سعيد، عن أبي حَزْرَةَ، حدثنا عبد الله بن محمد - قال ابن عيسى في حديثه: ابن أبي بكر - ثم اتفقوا أخو القاسم بن محمد - قال: كنا عند عائشة فجيء بطعامها، فقام القاسم يصلي، فقالت: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: (لا يصلى بحضرة الطعام، ولا وهو يدافعه الأخبثان)».

فقول أبي داود: المعنى - أي أنهم اتفقوا في المعنى دون اللفظ - من غير بيان أن هذا اللفظ لأي منهم فيحتمل أنه لفظ أحمد بن حنبل ووافقه البقية في المعنى، ويحتمل أنه رواه بالمعنى عن الجميع، ويحتمل أنه من لفظ هذا وذاك ملفقاً.

الصورة الثالثة: أن يجمع الراوي بين شيوخه

(6) المرجع السابق (ص 225).

(5) علوم الحديث، ابن الصلاح (ص 224).

يتقنون هذا الصنيع، فقد قال الخليلي: «ذاكرت يوماً بعض الحفاظ، فقلت: البخاري لم يخرج حماد بن سلمة في الصحيح، وهو زاهد، ثقة، فقال: لأنه جمع بين جماعة من أصحاب أنس، فيقول: حدثنا قتادة، وثابت، وعبد العزيز بن صهيب، وربما يخالف في بعض ذلك، فقلت: أليس ابن وهب اتفقوا عليه، وهو يجمع بين أسانيد، فيقول: حدثنا مالك، وعمرو بن الحارث، والليث بن سعد، والأوزاعي بأحاديث، ويجمع بين جماعة غيرهم؟ فقال: ابن وهب أتقن لما يرويه، وأحفظ له»⁽¹⁰⁾.

ولذلك قال السخاوي دفاعاً عن البخاري: «لكن قد رد على ما عاب البخاري به بأن ذلك بمجرد لا يوجب إسقاطاً إذا كان فاعله يَسْتَجِيزُ الرواية بالمعنى، هذا عبد الله بن وهب لم يتأخر البخاري ولا غيره من الأئمة عن التخريج له مع كونه ممن يفعل، وإنما ترك الاحتجاج بحماد مع كونه أحد الأئمة الأثبات الموصوف بأنه من الأبدال؛ لأنه قد ساء حفظه، ولهذا فرق بين صنيعه وصنيع ابن وهب، بأن ابن وهب أتقن لما يرويه وأحفظ، وبه يجاب عن البخاري»⁽¹¹⁾.

ويجدر التنبيه إلى أن البخاري يبين فروق الرواية أحياناً، كما قال السخاوي: «على أن البخاري وإن كان لا يعرج على البيان ولا يلتفت إليه هو كما قال ابن كثير في

بعض، وأثبت له أفتصاصاً، وقد وعيتُ عن كل رجل منهم الحديث الذي حدثني عن عائشة، وبعض حديثهم يصدق بعضاً، وإن كان بعضهم أوعى له من بعض»⁽⁷⁾.
وسياتي مزيد بيان حين الكلام على جمع الزهري. وقد تقدم قول ابن الصلاح أنه لا بأس بذلك على مذهب تجويز الرواية بالمعنى، ولا شك أن الزهري والبخاري حافظان متقنان لحديثهما، يعرفان اتفاق شيوخهم واختلافهم.

قال ابن رجب: «فلا يقبل هذا الجمع إلا من حافظ متقن لحديثه، يعرف اتفاق شيوخه واختلافهم»⁽⁸⁾.
وقد نقل ابن حجر في الفتح عن الإسماعيلي أنه عيب على البخاري هذا الصنيع فقال: «وقال الليث: حدثني يونس وصله الدهلي في الزهريات، وساقه المصنف هنا على لفظ يونس، وأورده مقروراً بطريق مالك، وفيه مخالفة شديدة له، وسأين ذلك عند شرحه، وقد عاب الإسماعيلي وقال: قرن بين روايتي مالك ويونس مع شدة اختلافهما، ولم يبين ذلك»⁽⁹⁾.

وذلك غير مؤثر على البخاري كما تقدم فقد تجنب البخاري التخريج لبعض الثقات ممن جمع الشيوخ ممن ليس عندهم التمكن من ذلك، وخرج لثقات آخرين

(7) صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل (5/116).

(8) شرح علل الترمذي، ابن رجب (2/816).

(9) فتح الباري، ابن حجر (8/24).

(10) الإرشاد في معرفة علماء الحديث، الخليلي (1/416).

(11) فتح المغيب، السخاوي (3/184).

المبحث الثاني

أقسام الرواة الذين جمعوا بين الشيوخ بسياق

واحد دون تمييز لرواية كل منهم

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: الحفاظ المتقنون لحديثهم:

وقد تقدم قول ابن رجب: «فلا يقبل هذا الجمع إلا من حافظ متقن لحديثه، يعرف اتفاق شيوخه واختلافهم»⁽¹⁴⁾.

قال الخليلي: «ذاكرت يوماً بعض الحفاظ، فقلت: البخاري لم يخرج حماد بن سلمة في الصحيح، وهو زاهد، ثقة، فقال: لأنه جمع بين جماعة من أصحاب أنس، فيقول: حدثنا قتادة، وثابت، وعبد العزيز بن صهيب، وربما يخالف في بعض ذلك، فقلت: أليس ابن وهب اتفقوا عليه، وهو يجمع بين أسانيد؟ فيقول: حدثنا مالك، وعمرو بن الحارث، والليث بن سعد، والأوزاعي بأحاديث، ويجمع بين جماعة غيرهم؟ فقال: ابن وهب أتقن لما يرويه، وأحفظ له»⁽¹⁵⁾.

وهذا النص يدل على قبول حديث من بلغ المراتب العالية في الحفظ والإتقان لرواياته، ورد حديث من سوى ذلك، وليس معنى هذا أن كل حافظ ثقة يقبل منه جمع الشيوخ ولكن تعامل المسألة كبقية مسائل

الغالب، وإلا فقد تعاطى البيان في بعض الأحيان كقوله في تفسير سورة البقرة: «ثنا يوسف بن راشد، ثنا جرير، وأبو أسامة، واللفظ لجرير. فذكر حديثاً.

وفي الصيد والذبائح: «ثنا يوسف بن راشد أيضاً، ثنا وكيع، ويزيد بن هارون، واللفظ ليزيد. ولكن ليس في هذا ما يقتضي الجزم بكونه من البخاري، إذ يحتمل أن يكون ذلك من شيخه...»⁽¹²⁾.

الصورة الرابعة: إذا سمع الراوي كتاباً من جماعة، ثم قابل نسخته بأصل بعضهم دون بعض وأراد أن يذكرهم جميعاً في الإسناد ويبين أن اللفظ لفلان:

قال ابن الصلاح: «وإذا سمع كتاباً مصنفاً من جماعة، ثم قابل نسخته بأصل بعضهم دون بعض، وأراد أن يذكر جميعهم في الإسناد، ويقول: «واللفظ لفلان» كما سبق، فهذا يحتمل أن يجوز كأول؛ لأن ما أورده قد سمعه بنصه ممن ذكر أنه بلفظه، ويحتمل أن لا يجوز، لأنه لا علم عنده بكيفية رواية الآخرين حتى يخبر عنها، بخلاف ما سبق، فإنه اطلع على رواية غير من نسب اللفظ إليه وعلى موافقتها من حيث المعنى، فأخبر بذلك، والله أعلم»⁽¹³⁾.

وما يعيننا هنا هي الصورة الثالثة وهي ما سنتكلم عنها في المبحث الثاني.

(14) تقدم في الصورة الثالثة.

(15) تقدم في الصورة الثالثة.

(12) فتح المغيث، السخاوي (3/185).

(13) علوم الحديث، ابن الصلاح (ص225).

وجوابهم في ذلك، وأن الليث لحفظه ومثانته قبل حديثه وإن كان يجمع الشيوخ، ولم يقبل من ابن سلمة لعدم بلوغه الدرجة العالية في الحفظ والإتقان والتي تسوغ له جمع الشيوخ وقد فعل ذلك.

المبحث الثالث

الرواة الذين جمعوا الشيوخ

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: الرواة الكبار الحفاظ الذين يقبل حديثهم إذا جمعوا الشيوخ:

1 - الزهري: محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب بن عبد الله بن الحارث بن زهرة بن كلاب القرشي الزهري، وكنيته: أبو بكر الفقيه، الحافظ، متفق على جلالته، وإتقانه، وثبته⁽¹⁸⁾.
قال ابن رجب: «فلا يقبل هذا الجمع إلا من حافظ متقن لحديثه، يعرف اتفاق شيوخه واختلافهم كما كان الزهري يجمع بين شيوخ له في حديث الإفك، وغيره»⁽¹⁹⁾.

وحديث الإفك ساقه البخاري على النحو التالي:

قال البخاري في صحيحه: «حدثنا عبد العزيز بن عبد الله، حدثنا إبراهيم بن سعد، عن صالح، عن

(18) تقريب التهذيب، ابن حجر (ص 516).

(19) تقدم في الصورة الثالثة.

أحاديث الثقات الحفاظ، وهو أن الثقة قد يخطئ، فإذا نص الأئمة النقاد على خطئ الثقة في جمعه للشيوخ فلا يرد قولهم لمجرد أن الراوي حافظ، ثقة، ويحتمل منه ذلك، والواقع أنه ينبغي أن يسلم لهم في ذلك، ومثله إذا وجد قرينة على خطأ الثقة فيحكم بخطئه ولا يقال أنه ثقة ويحتمل منه ذلك. قال الترمذي: «وإنما تفاضل أهل العلم بالحفظ والإتقان والتثبيت عند السماع، مع أنه لم يسلم من الخطأ والغلط كبير أحد من الأئمة، مع حفظهم»⁽¹⁶⁾.

المطلب الثاني: الذين لم يبلغوا من درجة الحفظ والإتقان ما يسوغ قبول ذلك منهم:

قال ابن رجب: «ومعنى هذا أن الرجل إذا جمع بين حديث جماعة، وساق الحديث سياقة واحدة، فالظاهر أن لفظهم لم يتفق، فلا يقبل هذا الجمع إلا من حافظ متقن لحديثه»⁽¹⁷⁾.

ولا يلزم من ذلك أن الصدوق أو الثقة، إذا جمع الشيوخ ترد روايته مباشرة، ولكن إذا حكم النقاد بصوابه أو وجدت قرينة تدل على صوابه في جمعه ذلك قبل منه، ولا ترد روايته.

وتقدم مذاكرة الخليلي لبعض الحفاظ في عدم تخريج البخاري لحماذ بن سلمة، وتخريجه لبيث بن سعد،

(16) العلل الصغير، الترمذي (ص 746).

(17) تقدم في الصورة الثالثة.

الآخر»⁽²²⁾.
وقال ابن حجر: «وقد تتبعت طرقه فوجدته من رواية عروة على انفراده، ومن رواية علقمة بن وقاص على انفراده، وفي سياق كل منهما مخالفات ونقص وبعض زيادة لما في سياق الزهري عن الأربعة...»⁽²³⁾.

ومثل الزهري يحتل منه ذلك معرفته التامة بأحاديث كل واحد من شيوخه وقد قبل البخاري ذلك منه، فقد أخرجه في صحيحه كما تقدم، وقد تابع أئمة الحديث البخاري على صحته ولم ينتقدوه سوى من تقدم من متأخري أهل الحديث.

وما نقله القاضي عياض من الانتقاد على الزهري في ذلك لا يدل على عدم قبول الحديث منه، وغاية ما فيه يدل على أن الزهري خالف الأولى فكان الأجدد به أن يفرد رواية كل واحد من شيوخه على حدة وهذا محل اتفاق، ولكن أما وإنه قد جمعهم فقد خالف الأولى، ولم تعلق روايته حين صنع ذلك.

وأما ما نقلناه عن ابن حجر في الكلام السابق فليس صريحاً في تخطئة الزهري في ذلك، ويجاب عنه بجوابين:

أولاً: أن ابن حجر لم يقصد أن هذا الاختلاف يرد به الحديث فهو قد قبله كما هو واضح من شرحه للفتح.

ابن شهاب، قال: حدثني عروة بن الزبير، وسعيد بن المسيب، وعلقمة بن وقاص، وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود، عن عائشة رضي الله عنها، زوج النبي صلى الله عليه وسلم حين قال لها: أهل الإفك ما قالوا، وكلهم حدثني طائفة من حديثها، وبعضهم كان أوعى لحديثها من بعض، وأثبت له اقتصاصاً، وقد وعيت عن كل رجل منهم الحديث الذي حدثني عن عائشة، وبعض حديثهم يصدق بعضاً، وإن كان بعضهم أوعى له من بعض...»⁽²⁰⁾.

ومثال آخر فقد أخرج البخاري أيضاً عن أبي اليان، قال: أخبرنا شعيب، عن الزهري، قال: حدثني سالم بن عبد الله بن عمر، وأبو بكر ابن حثمة، أن عبد الله بن عمر، قال: صلى النبي صلى الله عليه وسلم صلاة العشاء في آخر حياته، فلما سلم، قام النبي صلى الله عليه وسلم فقال: (أرأيتمكم ليلتكم هذه، فإن رأس مائة...»⁽²¹⁾.

ومثل هذا الجمع يقبل من الزهري لإمامته وجلالته، فهو ممن يميز بين روايات شيوخه ويعرف اتفاقهم واختلافهم كما تبين في حديث لإفك.

ومع ذلك فقد انتقد الزهري في حديث الإفك، حيث قال القاضي عياض: «انتقدوا على الزهري ما صنعه من روايته لهذا الحديث مُلَفَّقًا عن هؤلاء الأربعة، وقالوا: كان ينبغي له أن يفرد حديث كل واحد منهم عن

(22) فتح الباري، ابن حجر (8/456).

(23) المرجع السابق.

(20) صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل (5/116).

(21) المرجع السابق (1/123).

وكذلك صنع الرشيد العطار فقال: «وهذا الاختلاف الذي وقع في إسناد هذا الحديث عن الزهري لا يؤثر في صحته فإن الحديث قد يكون عند الراوي له عن جماعة من شيوخه فيحدث به تارة عن بعضهم وتارة عن جميعهم وتارة يبههم أسماءهم وربما أرسله تارة على حسب نشاطه وكسله كما أشار إليه مسلم رحمه الله في مقدمة كتابه ومع ذلك فلا يكون ما ذكرناه اعتلالاً يقدرح في صحة الحديث»⁽²⁵⁾.

وتقدم القول أنه لا يلزم قبول كل حديث صنع فيه الزهري هذا الصنيع، فقد ردت روايته حين جمع الشيوخ في قصة ذي اليمين في سهو النبي صلى الله عليه وسلم في الصلاة فإنه اضطرب فيه اضطراباً أعل النقاد به حديثه ذلك. فقد رواه عن سعيد بن المسيب، وأبي سلمة بن عبد الرحمن، وأبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام، وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة، وأبي بكر بن سليمان بن أبي حثمة، عن أبي هريرة، ولعلي أسوق إسناد أبي داود طلباً للصلاة للاختصار:

قال أبو داود: حدثنا محمد بن يحيى بن فارس، حدثنا محمد بن كثير، عن الأوزاعي، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، وأبي سلمة، وعبيد الله بن عبد الله، عن أبي هريرة، بهذه القصة، قال: ولم يسجد سجدي السهو

ثانياً: ما ذكره ابن عبد البر من صنيع الزهري يصلح جواباً على ذلك فقد قال: «كان ابن شهاب رحمه الله أكثر الناس بحثاً على هذا الشأن فكان ربما اجتمع له في الحديث جماعة فحدث به مرة عنهم، ومرة عن أحدهم، ومرة عن بعضهم، على قدر نشاطه في حين حديثه، وربما أدخل حديث بعضهم في حديث بعض كما صنع في حديث لإفك، وغيره، وربما لحقه الكسل فلم يسنده، وربما انشرح فوصل وأسند على حسب ما تأتي به المذاكرة، فلهذا اختلف أصحابه عليه اختلافاً كبيراً في أحاديثه، ويبين لك ما قلنا روايته لحديث ذي اليمين، رواه عنه جماعة فمرة يذكر فيه واحداً، ومرة اثنين، ومرة جماعة، ومرة جماعة غيرها، ومرة يصل، ومرة يقطع، وحديثه هذا في الشفعة حديث صحيح معروف عند أهل العلم مستعمل عند جميعهم لا أعلم بينهم في ذلك اختلافاً»⁽²⁴⁾.

وهنا ابن عبد البر بين أن ذلك من الطرق التي يسلكها الزهري في الرواية للأسباب التي ذكرها، وهو لا يصحح رواية الزهري في قصة ذي اليمين لكنه يعلل سبب صنيع الزهري لذلك لأنه صرح بخطأ الزهري في هذا الحديث كما سيأتي، وهو يصحح رواياته في صنيعه ذلك بالجملة كما هو ظاهر في تصحيح حديث الشفعة.

(25) غرر الفوائد المجموعة، الرشيد العطار (ص 215).

(24) التمهيد، ابن عبد البر (7/47).

ونلاحظ نقدهم لرواية الزهري في حديث ذي

اليدين وقبولهم لحديث الإفك فلم ينتقدوه فيه كما صنعوا في هذا الحديث، وهذا يؤكد ما تقدم أن النقاد يدورون مع القرائن، وأن حديث الحافظ الثقة يقبل في الجملة وقد يرد أحياناً.

وخلاصة القول في ذلك أن جمع الشيوخ يقبل من الزهري ويصح حديثه إلا إن تبين خطؤه في ذلك بأن نص النقد على وهمه، أو دلت قرينة على ذلك كما في حديث ذي اليدين.

2- سفيان بن عيينة: سفيان بن عيينة بن أبي عمران ميمون الهلالي، أبو محمد الكوفي، ثم المكّي، ثقة، حافظ، فقيه، إمام، حجة، إلا أنه تغير حفظه بأخرة، وكان ربما دلس لكن عن الثقات⁽²⁹⁾.

وابن عيينة يصنع أحياناً صنيع الزهري من جمع الشيوخ فمثلاً:

روى سفيان بن عيينة، عن زكريا بن أبي زائدة، وحُصَيْن بن عبد الرحمن السُّلَمِيّ، ويونس بن أبي إسحاق، عن الشعبي، عن عروة بن المغيرة، عن المغيرة بن شعبة قال: قلت: يا رسول الله، أمسح على الخفين؟ قال: (نعم، إذا أدخلتها وهما طاهرتان)⁽³⁰⁾.

حتى يقنه الله ذلك⁽²⁶⁾.

وقد حكم أهل العلم بالحديث ببنكارته وضعفه من طريق الزهري، ولهذا أعرض الشيخان عن تحريجه من طريقه.

قال مسلم بن الحجاج في كتابه «التميز»: «وخبّر ابن شهاب هذا في قصة ذي اليدين وهم غير محفوظ لتظاهر الأخبار الصحاح عن رسول الله ﷺ في هذا، ثم قال: فقد صح بهذه الروايات المشهورة المستفيضة في سجود رسول الله ﷺ يوم ذي اليدين أن الزهري وأهم في روايته إذ نفى ذلك في خبره من فعل رسول الله ﷺ»⁽²⁷⁾.

وقال ابن عبد البر بعد بيان اضطرب الزهري: «وهذا اضطراب عظيم من ابن شهاب في حديث ذي اليدين ثم ساق ما تقدم من قول الإمام مسلم».

ثم قال بعد ذلك: «لا أعلم أحداً من أهل العلم والحديث المصنفين فيه عول على حديث ابن شهاب في قصة ذي اليدين؛ لاضطرابه فيه، وأنه لم يتم له إسناداً ولا متناً، وإن كان إماماً عظيماً في هذا الشأن، فالغلط لا يسلم منه أحد، والكمال ليس لمخلوق، وكل أحد يؤخذ من قوله ويترك، إلا النبي ﷺ فليس قول ابن شهاب: إنه المقتول يوم بدر، حجة؛ لأنه قد تبين غلظه في ذلك...»⁽²⁸⁾.

(29) تقريب التهذيب، ابن حجر (ص 245).

(30) مسند الشافعي (ص 17)، الشافعي، مسند الحميدي، الحميدي

(22/2).

(26) سنن أبي داود، سليمان بن الأشعث (2/253).

(27) التميز، مسلم بن الحجاج (ص 183).

(28) التمهيد، ابن عبد البر (1/366).

طهارة للمسح عليهما، وكل الروايات متصلة مرفوعة. ويشكل على ذلك قول يعقوب بن شيبه: «كان سفيان بن عيينة ربما يحدث بالحديث عن اثنين، فيسند الكلام عن أحدهما، فإذا حدث به عن الآخر على الانفراد أوقفه أو أرسله»⁽³⁴⁾. وصنيع سفيان بابه التدليس، كما هو ظاهر كلام ابن رجب في شرح العلل فقد قال: «وقد كان بعض المدلسين يسمع الحديث من ضعيف فيروي به عنه، ويدلسه معه عن ثقة لم يسمعه منه، فيظن أنه سمعه منهما»، ثم قال: «ومن هذا المعنى أن ابن عيينة كان يروي عن ليث، وابن أبي نجيح جميعاً، عن مجاهد، عن أبي معمر، عن علي «حديث القيام للجنابة»، قال الحميدي: فكننا إذا وقفنا عليه لم يدخل في الإسناد أباً معمر إلا في حديث ليث خاصة يعني أن حديث ابن أبي نجيح كان يروي عن مجاهد، عن علي منقطعاً. وقد رواه ابن المديني وغيره عن ابن عيينة بهذين الإسنادين، ورواه ابن أبي شيبه وغيره، عن ابن عيينة، عن ابن أبي نجيح وحده وذكر في إسناده مجاهداً، وهو وهم»⁽³⁵⁾.

وابن أبي نجيح هو: عبد الله بن أبي نجيح، يسار المكي، أبو يسار الثقفي مولا هم ثقة، رمي بالقدر، وربما دلس⁽³⁶⁾.

ورواه سفيان، عن حصين وحده دون جمع بنفس اللفظ السابق كما عند ابن خزيمة في صحيحه⁽³¹⁾. وعند ابن حبان، عن عمر بن محمد الهمداني، قال: حدثنا عبد الجبار بن العلاء، حدثنا سفيان، عن زكريا، وغيره، عن الشعبي، عن عروة بن المغيرة بن شعبة، عن أبيه، قال: رأيت رسول الله ﷺ توضأ، فغسل وجهه ويديه، ثم مسح على خفيه، فقلت: يا رسول الله، تمسح على خفيك؟ قال: (إني أدخلت رجلي وهما طاهرتان)⁽³²⁾.

ولم يختلف المعنى في هذه الرواية والأقرب أنه لفظ زكريا لقوله: عن زكريا وغيره.

ورواه أحمد بن حنبل في مسنده من غير طريق سفيان وفيه رواية يونس بن أبي إسحاق وتتفق مع رواية صاحبيه في المعنى حيث رواه أحمد عن وكيع، عن يونس بن أبي إسحاق، وفيه: فلما بلغ الخفين، أهويت لأنزعهما، فقال: (لا، إني أدخلتها وهما طاهرتان) قال: فتوضأ، ومسح عليهما⁽³³⁾.

ومثل هذا الجمع غير مؤثر على حديث سفيان فقد اتفقت روايته عن الثلاثة على المعنى المراد في المسح على الخف وهو بيان المانع من نزعها وهو لبسها على

(34) شرح علل الترمذي، ابن رجب (2/866).

(35) المرجع السابق.

(36) تقريب التهذيب، ابن حجر (ص326).

(31) صحيح ابن خزيمة، ابن خزيمة (1/95).

(32) صحيح ابن حبان، ابن حبان (4/155).

(33) المسند، أحمد بن حنبل (30/176).

ابن وهب أتقن لما يرويه، وأحفظ له⁽³⁹⁾.

ومثل ذلك يقبل من عبد الله بن وهب:

ومن الأمثلة على ذلك ما رواه مسلم بن الحجاج في صحيحه عن محمد بن سلمة المرادي، حدثنا عبد الله بن وهب، عن حيوة، وسعيد بن أبي أيوب، وغيرهما عن كعب بن علقمة، عن عبد الرحمن بن جبير، عن عبد الله بن عمرو بن العاص، أنه سمع النبي ﷺ يقول: (إذا سمعتم المؤذن، فقولوا مثل ما يقول ثم صلوا علي...)⁽⁴⁰⁾. وقد رواه أبو عوانة في مستخرجه عن عبد الله بن وهب قال أخبرني حيوة بن شريح قال: أخبرني كعب بن علقمة، سمع عبد الرحمن بن جبير يحدث، عن عبد الله بن عمرو سمع النبي ﷺ يقول: (إذا سمعتم المؤذن فقولوا مثل ما يقول، ثم صلوا علي...)⁽⁴¹⁾.

ورواية أبي عوانة عن ابن وهب أفرد رواية حيوة فقط وهي متسقة مع جمعه لشيخه في رواية مسلم، ولم أقف على روايته عن سعيد بن أبي أيوب مفردة ولكن روى عبد الله بن يزيد عن سعيد ما يوافق رواية ابن وهب عن سعيد في رواية مسلم فقد روى ابن أبي شيبة في مصنفه عن أبي عبد الرحمن المقرئ، عن سعيد بن أبي أيوب، قال: حدثني كعب بن علقمة، عن عبد الرحمن

وليث هو: الليث ابن أبي سُلَيْمٍ بن زُنَيْمٍ بالزاي والنون مصغر واسم أبيه أيمن وقيل أنس وقيل غير ذلك صدوق، اختلط جدا ولم يتميز حديثه فترك⁽³⁷⁾.

ولذلك نجد أن ابن عيينة يقرن في هذه الرواية بين ابن أبي نَجِيحٍ الثقة وليث الضعيف معتمداً على رواية الاتصال فإذا أفرد رواية ابن أبي نَجِيحٍ اتضح أنها منقطعة، فرواية الاتصال مدارها في رواية ابن عيينة على ليث بن أبي سُلَيْمٍ وحده، وهو ضعيف فالظاهر أن صنيع ابن عيينة إنما هو تدليس، ويحمل عليه كلام يعقوب بن شيبة.

3- ابن وهب: عبد الله بن وهب بن مسلم القرشي، مولا هم أبو محمد المصري، الفقيه، ثقة، حافظ، عابد⁽³⁸⁾.

وتقدم قول الخليلي: «ذاكرت يوماً بعض الحفاظ، فقلت: البخاري لم يخرج حماد بن سلمة في الصحيح، وهو زاهد، ثقة، فقال: لأنه جمع بين جماعة من أصحاب أنس، فيقول: حدثنا قتادة، وثابت، وعبد العزيز بن صهيب، وربما يخالف في بعض ذلك، فقلت: أليس ابن وهب اتفقوا عليه، وهو يجمع بين أسانيد، فيقول: حدثنا مالك، وعمرو بن الحارث، والليث بن سعد، والأوزاعي بأحاديث، ويجمع بين جماعة غيرهم؟ فقال:

(39) تقدم في الصورة الثالثة.

(40) صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج (1/288).

(41) مستخرج أبي عوانة، أبو عوانة (1/280).

(37) تقريب التهذيب، ابن حجر (ص464).

(38) المرجع السابق (ص328).

الزبير، عن عبد الله بن الزبير، عن الزبير بن العوام: أنه خاصم رجلاً من الأنصار - قد شهد بدرًا مع رسول الله ﷺ إلى رسول الله ﷺ في شَرَاخِ الحَرَّةِ... فقال أبو حاتم: أخطأ ابن وهب في هذا الحديث؛ الليث لا يقول: عن الزبير، قال أبو محمد: إنما يقول الليث: عن الزهري، عن عروة؛ أن عبد الله بن الزبير حدثه: أن رجلاً من الأنصار خاصم الزبير... وأبو بشر، عن الزهري، عن عروة؛ أن الزبير كان يحدث: أنه خاصم رجلاً من الأنصار...»⁽⁴⁵⁾.

4- محمد بن إسماعيل البخاري: محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة الجعفي، أبو عبد الله البخاري، جبل الحفظ، وإمام الدنيا في فقه الحديث⁽⁴⁶⁾.
وتقدم الكلام على جمع البخاري في الصورة الثالثة من صور الجمع.

5- أبو داود: سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد الأزدي السَّجِسْتَانِي، أبو داود، ثقة، حافظ، مصنف السنن، وغيرها، من كبار العلماء⁽⁴⁷⁾.
وتقدم الكلام على جمع أبي داود في الصورة الثانية من صور الجمع.

6- ابن خزيمة: محمد بن إسحاق بن خزيمة بن

بن جبير، عن عبد الله بن عمرو، قال: قال النبي ﷺ: (إذا سمعتم المؤذن فقولوا كما يقول)⁽⁴²⁾.

وهذه قرينة على صواب ابن وهب في جمعه لروايات شيوخه في هذا الحديث.

وخلاصة القول أن ابن وهب إذا جمع الشيوخ قبل منه ذلك في الأصل، ولكن لا يقبل منه ذلك دائماً وحاله كحال الزهري فالأصل في صنيعة القبول إلا إن نص النقد على خطئه، أو دلت قرينة على ذلك حكم بوجهه، وقد جمع بين الشيوخ في بعض الروايات وكان في جمعه إشكال، مثل روايته عن يونس بن يزيد، ومالك بن أنس، والليث بن سعد، عن ابن شهاب، عن عروة بن الزبير، وعمرة بنت عبد الرحمن، أن عائشة رضي الله عنها...»⁽⁴³⁾.

قال البيهقي: «وكانه - أي ابن وهب - حمل رواية مالك على رواية الليث ويونس، وأما مالك فإنه يقول فيه عن عروة، عن عمرة، رواه مسلم في الصحيح عن يحيى بن يحيى هكذا، وأخرجاه من حديث الليث بن سعد، عن ابن شهاب، عن عروة وعمرة، عن عائشة»⁽⁴⁴⁾.

ومن الأمثلة أيضاً على خطأ ابن وهب ما ذكره ابن أبي حاتم، وذكر حديثاً رواه ابن وهب، عن يونس بن يزيد، والليث بن سعد، عن الزهري، عن عروة بن

(45) علل ابن أبي حاتم، ابن أبي حاتم، (3/ 683).

(46) تقريب التهذيب، ابن حجر (ص 468).

(47) المرجع السابق (ص 250).

(42) مصنف ابن أبي شيبة، ابن أبي شيبة (1/ 205).

(43) السنن الكبرى، البيهقي (4/ 518).

(44) المرجع السابق (4/ 518).

وجه الصواب إذا جمعت الطرق الحديث، ونُظر في جمع الراوي كما تقدم في خطئ الزهري، وابن وهب.

المطلب الثاني: الرواة الثقات الذين رد حديثهم إذا

جمعوا الشيوخ:

1- محمد بن إسحاق: محمد بن إسحاق بن يسار، أبو بكر المطلبي، مولاهم، المدني، نزيل العراق، إمام المغازي، صدوق، يدلّس ورمي بالتشيع والقدر⁽⁵⁰⁾.

قال المُرَوِّذِيُّ: «سألته - يعني الإمام أحمد - عن محمد بن إسحاق، كيف هو؟ قال: هو حسن الحديث، ولكنه إذا جمع عن رجلين. قلت: كيف؟ قال: يحدث عن الزهري ورجل آخر، فيحمل حديث هذا على هذا»⁽⁵¹⁾.

وقال أيوب بن إسحاق بن سَافَرِيٍّ: سألت أحمد بن حنبل، فقلت: يا أبا عبد الله ابن إسحاق، إذا تفرد بحديث تقبله؟ قال: لا والله، إني رأيتُه يحدث عن جماعة بالحديث الواحد، ولا يفصل كلام ذا من كلام ذا⁽⁵²⁾.

ولم أقف على حديث يعله الإمام أحمد لهذا الأمر مع أن ظاهر كلامه يدلّ على أنه وقف على صنيع ابن إسحاق في أحاديث فأنكر عليه.

ومن الأمثلة على صنيع ابن إسحاق ما ذكره الدارقطني في العلل حينما سئل عن حديث أبي محمد

صالح بن بكر السلمي الحافظ، الحجّة، الفقيه، شيخ الإسلام، إمام الأئمة، أبو بكر السلمي النيسابوري، الشافعي، صاحب التصانيف⁽⁴⁸⁾.

قال ابن خزيمة: «نا يعقوب بن إبراهيم الدَّورَقِيُّ، وعبد الله بن سعيد الأشجّ، ومحمد بن هشام قالوا: ثنا أبو بكر بن عياش، نا أبو إسحاق، عن عاصم بن ضمرة قال: قال علي: إن الوتر ليس بحتم، ولا كصلاتكم المكتوبة، ولكن رسول الله ﷺ أوتر، ثم قال: (يا أهل القرآن أوتروا؛ فإن الله وتر يحب الوتر) غير أن الأشجّ لم يذكر: يا أهل القرآن أوتروا. وقال محمد بن هشام، عن أبي إسحاق، وثنا سعيد بن عبد الرحمن المخزومي، نا سفيان عن أبي إسحاق نحو حديث الدَّورَقِيِّ في إسناده، ومنتنه»⁽⁴⁹⁾.

وقبل ختام هذا المطلب يحسن التنبيه على أمور:

1- القاعدة أن الروايات المفردة للراوي مقدمة على الروايات التي جمع فيها بين شيوخه، وذلك عند وقوع الاختلاف في الإسناد أو المتن.

2- أن الأصل في جمع الرواة إذا حصل من أحد هؤلاء الحفاظ الثقات القبول وأنهم قد أصابوا في ذلك.

3- لا يلزم من قبول حديثهم أنه متى حصل من أحدهم الجمع صحة روايته، إذ الثقة قد يخطئ ويتبين

(50) تقريب التهذيب، ابن حجر (ص467).

(51) العلل ومعرفة الرجال، الإمام أحمد (1/61).

(52) تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي (2/22).

(48) سير أعلام النبلاء، الذهبي (14/365).

(49) صحيح ابن خزيمة، ابن خزيمة (2/136).

مولى أبي قتادة، عن أبي قتادة: خرجنا مع رسول الله ﷺ عام حنين، فلما التقى الصفان كانت للمسلمين جولة، فرأيت رجلاً من المشركين قد علا رجلاً من المسلمين، قال: فاستدرت له حتى أتيته من ورائه الحديث، وفيه: أن السَّلْبَ للقاتل، قال: «يرويه يحيى بن سعيد الأنصاري، عن عمر بن كثير بن أفلح، عن أبي محمد، عن أبي قتادة، حدث به مالك بن أنس، وزهير، وهشيم بن بشير، والليث بن سعد، عن يحيى.

ورواه محمد بن إسحاق، عن يحيى بن سعيد، وعبد الله بن أبي بكر بن حزم، عن نافع الأقرع أبي محمد مولى لآل غفار، عن أبي قتادة، ولم يذكر بينهما عمر بن كثير بن أفلح، والقول قول مالك، ومن تابعه»⁽⁵³⁾.

والظاهر أن الدارقطني رجح رواية مالك ومن تابعه على رواية ابن إسحاق لعدة قرائن:

أ- رجح بالكثرة؛ فمالك ومن معه في مقابل ابن إسحاق فهم أكثر عدداً وهذه قرينة عامة.

ب- رجح بالأحفظ؛ فمالك وحده يقدم على ابن إسحاق فمالك أحفظ من ابن إسحاق فهو مالك ابن أنس بن مالك بن أبي عامر بن عمرو الأصبحي، أبو عبد الله المدني، الفقيه، إمام دار الهجرة، رأس المتقين، وكبير المثبتين، حتى قال البخاري: «أصح الأسانيد كلها

مالك، عن نافع، عن ابن عمر»⁽⁵⁴⁾.

وأما ابن إسحاق فهو محمد ابن إسحاق بن يسار، صدوق، يدلّس، ورمي بالتشيع والقدر، وقد تقدم، وهذه قرينة عامة أيضاً.

ج- جمع الشيوخ: فابن إسحاق قد جمع الشيوخ كما ساقه الدارقطني فهو يروي عن يحيى بن سعيد، وعبد الله بن أبي بكر بن حزم فالظاهر أنه أخطأ في ذلك فلم يذكر عمر بن كثير بن أفلح في الإسناد، وهذه قرينة تدل على خطأ ابن إسحاق فقد عطف شيوخه بعضهم على بعض، وتقدم قول أحمد في خطأ ابن إسحاق إذا صنع ذلك.

وخلاصة القول أنه اجتمع على ابن إسحاق بأن خالف الجماعة، وخالف الأحفظ منه، وجمع شيوخه على التوهم، والخطأ، والله أعلم.

2- عَوْف الأعرابي: عَوْف بن أبي جَمِيلَةَ الأعرابي،

العبدى، البصري، ثقة، رمي بالقدر، وبالتشيع⁽⁵⁵⁾.

قال علي بن المديني: «سمعت يحيى قال: قال لي شعبة في أحاديث عَوْف، عن خِلاَسٍ، عن أبي هريرة. ومحمد بن سيرين، عن أبي هريرة: إذا جمعهم قال لي شعبة: ترى لفظهم واحداً؟ قال ابن أبي حاتم: كالمنكر على عَوْف»⁽⁵⁶⁾.

(54) تقريب التهذيب، ابن حجر (ص 516).

(55) تقريب التهذيب، ابن حجر (ص 433).

(56) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (1/147).

(53) العلل الواردة في الأحاديث النبوية، الدارقطني (2/22).

رجلين فاتقوه»⁽⁶⁰⁾.

وقال إسماعيل بن علية: «كان عطاء بن السائب إذا سئل عن الشيء، قال: كان أصحابنا يقولون، فيقال له: من؟ فيسكت ساعة ثم يقول: أبو البَحْرِيِّ، وزاد أن وميَسْرَةَ، قال: وكنت أخاف أن يكون يجيء بهذا على التوهم، فلم أحمل منها شيئاً»⁽⁶¹⁾.

ويظهر مما سبق أن عطاء جمع بين شيوخي في آخر عمره لما اختلط.

ومن الأمثلة على ذلك ما رواه العقيلي من طريق عبد الله بن أحمد بن محمد بن حنبل قال: حدثني أبي قال: حدثنا روح قال: حدثنا حماد بن سلمة، عن عطاء بن السائب، عن أبي البَحْرِيِّ، وميَسْرَةَ، أن علياً، قال في الحرام: هي عليه حرام⁽⁶²⁾.

في هذا المثال عطاء بن السائب جمع بين أبي البَحْرِيِّ وميَسْرَةَ فيظهر أن ذلك من اختلاطه ومن أخذ عن عطاء قبل الاختلاط فحديثه صحيح، ومن أخذ عنه بعد الاختلاط، أو أخذ قبل وبعد، أو لم يتميز فحديثه ضعيف، ومن أخذ عن عطاء قبل وبعد الاختلاط حماد بن سلمة على الراجع⁽⁶³⁾.

ويمكن أن يمثل لجمعه للشيخ بها رواه أحمد في مسنده عن عبد الواحد، عن عوف، عن خِلاَس بن عمرو، ومحمد بن سيرين، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: (من اشترى لِقْحَةً مُصْرَاءً، أو شاةً مُصْرَاءً، فحلبها، فهو بأحد النَّظْرَيْنِ: بالخيار إلى أن يُجَوِّزَهَا، أو يردّها وإناء من طعام)⁽⁵⁷⁾.

وهنا جمع عوف بين شيخيه خِلاَس بن عمرو، ومحمد بن سيرين.

3- عطاء بن السائب: عطاء بن السائب، أبو محمد، الثقفى الكوفى، صدوق، اختلط⁽⁵⁸⁾.

قال ابن علية: «لم أكتب عن عطاء إلا لوحاً واحداً فمحوت أحد الجانبين، قال: وسألت عنه شعبة؟ فقال: إذا حدثك عن رجل واحد فهو ثقة، وإذا جمع فقال: زَادَانُ وميَسْرَةَ وأبو البَحْرِيِّ، فاتقه، كان الشيخ قد تغير»⁽⁵⁹⁾.

وقال أبو إسحاق الحربي في كتاب العلل: «بلغني أن شعبة قال: إذا حدث عن رجل واحد فهو ثقة، وإذا جمع بين اثنين فاتقه، قال أبو إسحاق: وكان تغير في آخر عمره، فإذا حدث عن واحد فاقبلوه، وإذا قرن بين

(57) مسند الإمام أحمد (12/492)، والحديث رواه البخاري في

صحيحه رقم (2033-2041-2043-2044-2052-

2054-2574-2577)، من غير طريق عوف الأعرابي.

(58) تقريب التهذيب، ابن حجر (ص 391).

(59) الطبقات الكبرى، ابن سعد (6/329).

(60) إكمال تهذيب الكمال، مغلطي (6/329).

(61) الضعفاء الكبير، العقيلي (3/398).

(62) المرجع السابق (3/398).

(63) الضعفاء الكبير، العقيلي (3/399)، تهذيب التهذيب، =

أبي ثعلبة، وأبو قلابة لم يسمع من أبي ثعلبة⁽⁶⁸⁾، وهذا الصواب لرواية الأكثر عن أيوب على ذلك⁽⁶⁹⁾، فالصواب في ذلك رواية الانقطاع كما تقدم فحماد أخطأ حين جمع الشيوخ كما نص على ذلك الإمام أحمد.

ومن الأمثلة على ذلك أيضاً ما رواه الدارمي: عن أبي نعيم، وحجاج، عن حماد بن سلمة، عن يونس، وحميد، عن الحسن، قال: (ليس في التريّة شيء بعد الغسل إلا الطهور) قال عبد الله: التريّة: الصفرة والكدر⁽⁷⁰⁾.

وهذا إسناد ضعيف على مقتضى قواعد أئمة النقاد لأن حماد بن سلمة رواه على التوهم فجمع الشيوخ فأخطأ في ذلك، ومما يرجح خطأ حماد ما رواه الدارمي أيضاً عن حجاج، حدثنا حماد بن سلمة، عن قيس، عن عطاء، قال: (ليس في التريّة بعد الغسل إلا الطهور)⁽⁷¹⁾.

فهنا حماد جعل الأثر عن قيس، عن عطاء، وليس عن الحسن، وهذا أقرب للصواب إذ يقبل منه إذا أفرد الرواية فهو ثقة بخلاف روايته إذا جمع أكثر من شيخ فروايته ترد على ثقته كما صرح بذلك الإمام أحمد، وتقدم قول الخليلي في ذلك.

4- حماد بن سلمة: حماد بن سلمة بن دينار البصري، أبو سلمة، ثقة، عابد، أثبت الناس في ثابت، وتغير حفظه بأخرة⁽⁶⁴⁾.

قال أحمد في رواية الأثرم، في حديث حماد بن سلمة، عن أيوب، وقتادة، عن أبي أسماء، عن أبي ثعلبة الحُشَنِيِّ، عن النبي ﷺ في آنية المشركين: «هذا من قبل حماد، كان لا يقوم على مثل هذا يجمع الرجال، ثم يجعله إسناداً واحداً، وهم يختلفون»⁽⁶⁵⁾.

وتقدم قول الخليلي: «ذاكرت يوماً بعض الحفاظ، فقلت: البخاري لم يخرج حماد بن سلمة في الصحيح، وهو زاهد، ثقة، فقال: لأنه جمع بين جماعة من أصحاب أنس، فيقول: حدثنا قتادة، وثابت، وعبد العزيز بن صهيب، وربما يخالف في بعض ذلك...»⁽⁶⁶⁾.

وتقدم قول الإمام أحمد في رواية حماد بن سلمة لحديث أبي ثعلبة الحُشَنِيِّ وخطؤه في ذلك فكل من روى الحديث من أصحاب أيوب لم يذكروا قتادة ولم يذكروا أبا أسماء فرواية حماد وحدها هي من وصلت الحديث⁽⁶⁷⁾، وغيره جعل الرواية عن أيوب، عن أبي قلابة، عن

(68) المرجع السابق (311/3).

(69) مسند أبي داود الطيالسي (2/353)، مصنف عبد الرزاق

(4/471)، مسند ابن الجعد (ص184)، مسند أحمد بن حنبل

(29/266)، (29/273).

(70) سنن الدارمي، الدارمي (1/636).

(71) المرجع السابق.

=ابن حجر (7/206)، الكواكب النيرات، ابن الكيال

(ص61).

(64) تقريب التهذيب، ابن حجر (ص178).

(65) شرح علل الترمذي، ابن رجب (2/815).

(66) تقدم في الصورة الثالثة.

(67) سنن الترمذي، الترمذي (3/311).

فيحكي عنهم في ذلك الاتفاق من غير تعمد له⁽⁷⁶⁾.
وخلاصة القول أن ليث بن أبي سليم ضعيف في
جميع روايته.

2- الواقدي: محمد بن عمر بن واقد الأسلمي،
الواقدي، المدني، القاضي، متروك مع سعة علمه⁽⁷⁷⁾.
قال إبراهيم الحربي: «سمعت أحمد - وذكر
الواقدي - فقال: ليس أنكر عليه شيئاً إلا جمعه الأسانيد
ومجيئه بمتن واحد على سياقة واحدة عن جماعة...»⁽⁷⁸⁾.

قال أحمد بن حنبل: «كان الواقدي يبعث إلى
المنهني يعني عبد المنعم يستعير كتبه، يقول: أدخلها في
كتبه، وكنا نرى أن عنده كتباً من كتب الزهري أو كتب
ابن أخي الزهري، فكان يحيل، وربما يجمع يقول: فلان
وفلان، عن الزهري...»⁽⁷⁹⁾.

وكما هو ظاهر من ترجمته أنه متروك الحديث فسواء
جمع الشيخ أم لم يجمع فلا يقبل حديثه ولا يتقوى.

3- عبد الرحمن بن عبد الله بن عمر العمري:
عبد الرحمن بن عبد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن
عمر بن الخطاب، أبو القاسم المدني العمري، متروك⁽⁸⁰⁾.

المطلب الثالث: الرواة الضعفاء الذين رد حديثهم في
جميع أحواله:

1- ليث بن أبي سليم: الليث بن أبي سليم بن
زُنيبٍ واسم أبيه أيمن، وقيل أنس، وقيل غير ذلك،
صدوق، اختلط جداً ولم يتميز حديثه فترك⁽⁷²⁾.

قال الدارقطني: «كان صاحب سنة، إنما أنكروا
عليه الجمع بين عطاء وطاوس ومجاهد»⁽⁷³⁾، ونقله عنه
البرقاني، وهذا أصله من قول شعبة لليث بن أبي سليم:
«أين اجتمع لك هؤلاء الثلاثة عطاء وطاوس ومجاهد؟»

قال أبو نعيم: «قال شعبة لليث: كيف سألت
عطاء وطاوساً ومجاهداً كلهم في مجلس واحد؟ قال
ابن أبي حاتم: يعني كالمنكر عليه اجتماعهم»⁽⁷⁴⁾.

وقال عبد الملك بن عبد الحميد: «سمعت يحيى،
ذكر ليث بن أبي سليم فقال: ضعيف الحديث، عن
طاوس قال: إذا جمع طاوس وغيره فالزيادة هو
ضعيف»⁽⁷⁵⁾.

وقال يعقوب بن شيبة: يقال إن ليثاً كان يسأل
عطاء وطاوساً ومجاهداً عن الشيء فيختلفون فيه،

(72) تقدم في المطلب الثالث من المبحث الثالث تحت عنوان: الرواة
الضعفاء الذين رد حديثهم في جميع أحواله.

(73) سؤالات البرقاني (ص 58)، ميران الاعتدال، الذهبي
(420/1)، شرح علل الترمذي، ابن رجب (2/814).

(74) شرح علل الترمذي، ابن رجب (2/814).

(75) الضعفاء الكبير، العقيلي (4/14).

(76) شرح علل الترمذي، ابن رجب (2/814).

(77) تقريب التهذيب، ابن حجر (ص 498).

(78) تاريخ بغداد، الخطيب (4/20).

(79) العلل ومعرفة الرجال، أحمد بن حنبل (3/253).

(80) تقريب التهذيب، ابن حجر (ص 344).

يعني يقول: عن راشد بن سعد، وضمرة، وحييب بن عبيد، لفعل⁽⁸⁴⁾.

وقال عبد الله بن الإمام أحمد: «سئل أبي عن حريز وأبي بكر بن أبي مريم؟ فقال: أبو بكر ضعيف، كان يجمع فلان وفلان»⁽⁸⁵⁾.

قال ابن هانئ: «وسئل: أيما أحب إليك: صفوان أو أبو بكر بن أبي مريم؟ قال: صفوان أحب إليّ، وهو صالح الحديث، وأبو بكر ضعيف، كان يجمع الرجال فيقول: حدثني فلان، وفلان، وفلان»⁽⁸⁶⁾.

وفي بغية الباحث قال: حدثنا داود بن رشيد، ثنا أبو بكر بن أبي مريم، عن أبي الأحوص وضمرة أن النبي ﷺ قال: (يا أبا عبيدة لا يؤمن أحد بعدي)، قلت: لعله جالساً⁽⁸⁷⁾.

وهو ضعيف سواء جمع الشيوخ أم لم يجمع.

5- جابر الجعفي: جابر بن يزيد بن الحارث الجعفي، أبو عبد الله الكوفي، ضعيف، رافضي⁽⁸⁸⁾.

قال يعقوب بن شيبة: «وقد طعن بمثل هذا على جابر الجعفي، كان يجمع الجماعة في المسألة الواحدة وربما

وسئل يحيى بن معين عن عبد الرحمن بن عبد الله العمري؟ فقال: «ضعيف، وقد سمعت منه، كان يجلس في المجلس فيقول حدثني أبي، وعمى عبيد الله بن عمر سواء بسواء مثلاً بمثل»⁽⁸¹⁾.

وهو متروك الحديث سواء جمع شيوخه أم لم يجمع كحال الواقدي تماماً وقد روى ابن عدي في الكامل في الضعفاء عن جعفر بن أحمد الصباح، حدثنا جدي محمد بن الصباح، حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن عمر، عن أبيه وعبيد الله عن نافع، عن ابن عمر قال رسول الله ﷺ: (ما أسكر كثيره فقليله حرام)، قال ابن عدي: «وهذا الحديث في المسكر قد رواه عن عبيد الله جماعة كل مسكر حرام، وعبد الرحمن هذا غير متن الحديث فقال ما أسكر كثيره فقليله حرام فخالف من رواه عن عبيد الله»⁽⁸²⁾.

4- أبو بكر بن أبي مريم: أبو بكر بن عبد الله بن أبي مريم الغساني، الشامي، وقد ينسب إلى جده قيل اسمه بكير، وقيل عبد السلام، ضعيف، وكان قد سرق بيته فاختلف⁽⁸³⁾.

قال عيسى بن يونس: «لو أردت أبا بكر بن أبي مريم على أن يجمع لي فلان، وفلان، وفلان، لفعل،

(84) العلل ومعرفة الرجال، أحمد بن حنبل (1/560).

(85) المرجع السابق (2/39).

(86) المرجع السابق (2/39).

(87) بغية الباحث، الحارث بن أبي أسامة (1/267).

(88) تقريب التهذيب، ابن حجر (ص137).

(81) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (5/253).

(82) الكامل في الضعفاء، ابن عدي (5/456).

(83) تقريب التهذيب، ابن حجر (ص623).

عبيدة، عن أبي عبد الرحمن عن عثمان⁽⁹⁰⁾.

الخاتمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا

محمد وعلى آله وصحبه أجمعين أما بعد:

فخلاصة بحث جمع الشيوخ جاءت على النحو

التالي:

1- أن هناك صوراً لجمع الشيوخ تقدم عرضها في البحث تبين ممارسات بعض أئمة الحديث لطريقة جمع الشيوخ، كمن يبين ويوضح رواية كل راو كمسلم بن الحجاج، أو يبين أنهم اتفقوا في المعنى كأبي داود، أو لا يبين شيئاً كالزهري والبخاري.

2- أن جمع الشيوخ من الحفاظ المتقن مقبول، ويحتمل ذلك منه كالزهري رحمته الله.

3- أن جمع الشيوخ قد حصل من بعض الثقات وأعلت روايته إذا صنع ذلك كحماد بن سلمة.

4- أن بعض الضعفاء قد صنع ذلك ويظهر أنه فعل ذلك لضعفه وسوء حفظه وهذا يزيده ضعفاً إلى ضعفه.

5- أن جمع الشيوخ قد يقع من حافظ كبير لم يوصف بذلك ولا يؤثر على مكانته العلمية وإن أخطئ

سأل بعضهم⁽⁸⁹⁾. أي بمثل ما طعن على ليث من جمعه للشيوخ.

وفي الختام ننبه إلى أنه قد يقع الخطأ في جمع الشيوخ من الحفاظ الكبار الذين لم يوصفوا بذلك، فينبه النقاد على ذلك، ولا يؤثر ذلك على مكانتهم في الحفظ والإتقان كما وقع ليحيى بن سعيد القطان فمثل صنيعه كخطأ أي حافظ كبير في الإسناد أو المتن فوقه منه لا ينزل مكانته في الرواية، وقد ذكر الترمذي عن محمد بن بشار، عن يحيى بن سعيد القطان، عن سفيان، وشعبة - غير مرة - عن علقمة بن مرثد، عن سعد بن عبيدة، عن أبي عبد الرحمن السلمي، عن عثمان، عن النبي ﷺ: (خيركم من تعلم القرآن وعلمه)، فحكم الحفاظ على يحيى بن سعيد القطان بالوهم قال ابن عدي: «وذكر سعد بن عبيدة في هذا الإسناد عن الثوري غير محفوظ، وإنما يُذكر هذا عن يحيى القطان، جمع بين الثوري وشعبة فذكر عنهما جميعاً في الإسناد في هذا الحديث: سعد بن عبيدة، وسعد إنما يذكره شعبة، والثوري لا يذكره، فحمل يحيى حديث شعبة على حديث الثوري، فذكر عنهما جميعاً سعداً، ويقال: لا يُعرف ليحيى بن سعيد خطأ غيره على أن الحسن بن علي بن عفان رواه، عن يحيى بن آدم وزيد بن حباب عن الثوري، وقيس عن علقمة عن سعد بن

(90) الكامل في الضعفاء، ابن عدي (4/354).

(89) شرح علل الترمذي، ابن رجب (2/814).

خالد بن عبد الله بن صالح الطويان: جمع الراوي لشيوخه في السند الواحد وأثره عليه

دار الفكر، 1404هـ-1884م.

الجرح والتعديل. ابن أبي حاتم الرازي، عبد الرحمن بن أبي حاتم.

ط1، د.م: دار الكتاب الإسلامي، 1372هـ-1953م.

سنن أبي داود. السجستاني، سليمان بن الأشعث. تحقيق: محمد

محيي الدين عبد الحميد. د.ط، استنبول-تركيا: المكتبة

الإسلامية، د.ت.

سنن الترمذي. الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى. تحقيق: أحمد

شاکر، وآخرين. ط2، بيروت: دار إحياء التراث العربي،

2004م.

سنن الدارمي. الدارمي، أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن. تحقيق:

نبيل هاشم الغمري، ط1، بيروت: دار البشائر، 1434هـ

- 2013م.

السنن الكبرى. البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين. د.ط، بيروت:

دار المعرفة، 1413هـ-1992م.

سير أعلام النبلاء. الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان. أشرف على

التحقيق: شعيب الأرنؤوط، ط7، بيروت: مؤسسة

الرسالة، 1410هـ-1990م.

شرح علل الترمذي. ابن رجب الحنبلي، عبد الرحمن. تحقيق: همام

عبد الرحيم سعيد. ط1، الزرقاء-الأردن: مكتبة المنار،

1407هـ-1987م.

صحيح ابن خزيمة. ابن خزيمة، أبو بكر محمد بن إسحاق. تحقيق:

محمد مصطفى الأعظمي. د.ط، بيروت: المكتب

الإسلامي، 1390هـ-1970م.

صحيح البخاري. البخاري، محمد بن إسماعيل. تحقيق: مصطفى

ديب البغا. ط3، بيروت: دار ابن كثير، 1407هـ-

1987م.

صحيح مسلم. القشيري النيسابوري، مسلم بن الحجاج. د.ط،

في ذلك مثل يحيى بن سعيد القطان.

فهرس المصادر والمراجع

الإرشاد في معرفة علماء الحديث. الخليلي، أبو يعلى خليل بن

عبدالله. تحقيق: د. محمد سعيد عمر إدريس. ط1،

الرياض: مكتبة الرشد، 1409هـ.

إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال. البكجري، مغلطاي بن

قليج المصري. تحقيق: أبي عبد الرحمن عادل بن محمد،

أبي محمد أسامة بن إبراهيم. ط1، د.م: الفاروق الحديثة

للطباعة والنشر، 1422هـ-2001م.

بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث. ابن أبي أسامة أبو محمد،

الحارث بن محمد. تحقيق: د. حسين أحمد صالح الباكري.

ط1، المدينة المنورة: مركز خدمة السنة والسيرة النبوية،

1413هـ-1992م.

تاريخ بغداد. الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي. د.ط،

بيروت: دار الكتب العلمية، د.ت.

تقريب التهذيب. العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر. تحقيق:

مصطفى عبد القادر. ط1، بيروت: دار الكتب العلمية،

1413هـ-1993م.

التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد. ابن عبد البر، يوسف بن

عبد الله. تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، ومحمد

عبد الكبير البكري. د.ط، المغرب: وزارة عموم الأوقاف

والشؤون الإسلامية، 1387هـ.

التميز. القشيري، مسلم بن الحجاج. تحقيق: د. محمد مصطفى

الأعظمي. ط3، السعودية: مكتبة الكوثر، 1410هـ.

تهذيب التهذيب. العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر. ط1، بيروت:

- بيروت: دار الجيل، ودار الأفاق الجديدة، د.ت.
الضعفاء الكبير. العقيلي، محمد بن عمرو. تحقيق: عبد المعطي أمين
قلعجي. ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1404هـ-
1984م.
- الطبقات الكبرى. ابن سعد، أبو عبد الله محمد بن سعد. تحقيق:
إحسان عباس. ط1، بيروت: دار صادر، 1968م.
علل الحديث. ابن أبي حاتم، عبد الرحمن. تحقيق: نشأت كمال
المصري. ط1، القاهرة: الفاروق الحديثة، توزيع: دار
الضياء، 1423هـ-2003م.
- العلل الصغير. الترمذي، محمد بن عيسى. تحقيق: أحمد شاکر
وآخرين. د.ط، بيروت: دار إحياء التراث العربي، د.ت.
العلل ومعرفة الرجال. ابن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد.
تحقيق: وصي الله عباس. ط2، الرياض: دار الخاني،
1422هـ - 2001م.
- العلل الواردة في الأحاديث النبوية. الدارقطني، علي بن عمر.
تحقيق وتخريج: محفوظ الرحمن زين الله. ط1، الرياض:
دار طيبة، 1405هـ - 1985م.
- غرر الفوائد المجموعة في بيان ما وقع في صحيح مسلم من
الأحاديث المقطوعة، الجزء الأول. الرشيد العطار، يحيى
بن علي. تحقيق محمد خرشافي. ط1، المدينة المنورة: مكتبة
العلوم والحكم، 1417هـ.
- فتح الباري شرح صحيح البخاري. العسقلاني، أحمد بن علي بن
حجر. د.ط، بيروت: دار المعرفة، 1379هـ.
- فتح المغيث بشرح الفية الحديث. السخاوي، محمد بن عبد الرحمن.
تحقيق: علي حسين علي. ط1، مصر: مكتبة السنة،
1424هـ - 2003م.
- الكتابة في علم الرواية. الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي.
حققه: أبو عبد الله السورقي، وآخرون. د. ط، المدينة
المنورة: المكتبة العلمية، د.ت.
الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات.
ابن الكيال، إسحاق بن محمد. تحقيق: عبد القيوم
عبد رب النبي. ط1، بيروت: دار المأمون، 1981م.
مستخرج أبي عوانة. أبو عوانة، يعقوب بن إسحاق الإسفرايني.
تحقيق: أيمن بن عارف الدمشقي. ط1، بيروت: دار
المعرفة، 1419هـ-1998م.
- مصنف ابن أبي شيبة (الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار).
أبو بكر بن أبي شيبة، عبد الله بن محمد العبيسي. تحقيق:
كمال يوسف الخوت. ط1، الرياض: مكتبة الرشد،
الرياض، 1409هـ.
- مسند الشافعي. الشافعي، أبو عبد الله، محمد بن إدريس القرشي.
د.ط، بيروت: دار الكتب العلمية، د.ت.
- مسند ابن الجعد. ابن الجعد، علي البغدادي. تحقيق: عامر أحمد
حيدر. ط1، بيروت: مؤسسة نادر، 1410هـ-1990م.
- مسند الحميدي. الحميدي، أبو بكر، عبد الله بن الزبير. تحقيق:
حسن سليم أسد الداراني. ط1، دمشق: دار السقا،
1996م.
- مسند الطيالسي. الطيالسي، أبو داود، سليمان بن داود. د.ط،
بيروت: دار المعرفة، د.ت.
- مسند الإمام أحمد. ابن حنبل، أحمد بن حنبل. تحقيق: شعيب
الأرنؤوط وآخرين. ط2، بيروت: مؤسسة الرسالة،
1429هـ - 2008م.
- مصنف عبد الرزاق. الصنعاني، عبد الرزاق بن همام. تحقيق:
حبيب الرحمن الأعظمي. ط2، بيروت: المكتب
الإسلامي، 1403هـ.

خالد بن عبد الله بن صالح الطويان: جمع الراوي لشيوخه في السند الواحد وأثره عليه

معرفة أنواع علوم الحديث، ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح.

ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن. تحقيق: نور الدين

عتر. د.ط، بيروت: دار الفكر، 1406هـ - 1986م.

ميزان الاعتدال. الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان. تحقيق: علي

محمد البيجاوي. د.ط. بيروت: دار المعرفة، د.ت.
